أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2017.

The impact of the resource movement of the Dutch disease in Algeria for the period 2000-2017

محمد هاني[1]، عبد القادر شلالي[2].

Mohamed Hani[1], Abde el kader chellali[2]

[1] جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، m.hani@univ-bouira.dz .

2. جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، a.chellali@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام:2020/09/01 تاريخ القبول: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2021/01/01.

ملخص:

تناولنا في هذه الورقة اثر حركة الموارد ما بين القطاعات في الجزائر، كمؤشر يمكن من خلاله تتبع وجود المرض الهولندي في الجزائر فيما يعرف بإنحلال التصنيع المباشر أو غير المباشر، وذلك حسب طبيعة وإتجاه حركة الموارد ما بين القطاعات، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها وجود ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2017، وذلك حسب مؤشر أثر حركة الموارد، إذ وقفنا على وجود حركة لليد العاملة على وجه التحديد، من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، ما يجعلنا أمام تأكيد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر، في حين توصلنا إلى غياب حركة اليد العاملة من القطاع التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، ما يجعلنا أمام إسقاط فرضية إنحلال التصنيع المباشر، وهذا راجع لطبيعة القطاع المزدهر، والذي يتميز بالإنحصار والإنعزالية، من جهة أخرى نشير إلى أن إرتفاع معدلات البطالة تجعل من تتبع حركة الموارد ما بين القطاعات صعبة نوعا ما، وتتصف بالتعقيد.

المفارقة التي توصلنا اليها، أن القطاع المزدهر في الجزائر هو المسبب لظاهرة المرض الهولندي فعلا، إلا أنه يشكل المخرج من هاته العلة، من خلال الاستثمار المكثف في صناعاته، فالعلة الهولندية مردها إلى التصدير الخام للمحروقات وليس لتصدير منتجاته الصناعية الكفيلة بإخراج الإقتصاد إلى حالة النمو الإقتصادي المستدام.

[1] **المؤلف المرسل**: د. محمد هاني، جامعة البويرة، m.hani@univ-bouira.dz .

الكلمات المفتاحية: أثر حركة الموارد، المرض الهولندي، البطالة، إنحلال التصنيع.

تصنيف JEL: j64 ، c3، j60، l16

Abstract:

In this paper, we examined the impact of the movement of resources between sectors in Algeria, as an indicator through which the presence of the Dutch disease in Algeria can be tracked in what is known as direct or indirect industrialization, according to the nature and direction of the movement of resources between sectors, and we have reached a conclusion that there is a phenomenon Dutch disease in Algeria Springs 2000 - 2017, This is according to the impact index of the movement of resources, as we stood on the existence of labor movement specifically, from the reciprocal sector to the non-reciprocal sector, which makes us before the hypothesis of the decay of indirect industrialization, while we reached the absence of labor movement from the cross-sector towards the prosperous sector What causes us to drop the hypothesis of the disintegration of direct industrialization, and this is due to the nature of the booming sector, which is characterized by limitation and isolationism, on the other hand, we point out that the high unemployment rates make tracking the movement of resources between sectors somewhat difficult, and characterized by complexity

The paradox that we reached is that the prosperous sector in Algeria is the cause of the Dutch disease phenomenon, but it is the way out of this illness, through intensive investment in its industries. Sustainable.

Key words: impact of resource movement, Dutch disease, unemployment, industrial decay.

JEL classification : **J64, C3, J60, L16.**

مقدمة:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم في الجزائر، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابي، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المحلية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية بإختلاف صيغها، إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تنعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله إقتصادا إتكاليا على التدفقات الريعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، تعرف هذه الظاهرة بظاهرة المرض الهولندي.

تعالج الظاهرة في الإقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000 – 2017 التي عرفت جنوحا هائلا في إستخدام العوائد الريعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات المواتية وغير المواتية المتأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، والتي تصنف على أنها صدمات حقيقية في جانب العرض أو صدمات سيولة نقدية من خلال استعمال هذا الريع كمقابل للكتلة النقدية، بداية من صدمات طلب وعرض النقود، وصولا إلى صدمات أسعار الفائدة وصدمات أسعار الصرف، والتي أدت إلى تزايد تأكيد فرضية تغلغل المرض الهولندي على طول فترة الدراسة

الإشكالية:

تتمحور دراستنا حول دور القطاع النفطي المزدهر في حركة اليد العاملة بين القطاعات الإقتصادية، أو ما يعرف بحركة الموارد، وعليه فإننا نطرح إشكالية دراستنا على النحو الآتي:

هل هناك إنحلال للتصنيع (إنحلال القطاع التبادلي) ناتج عن أثر حركة الموارد لظاهرة المرض الهولندي التي يتسبب فيها القطاع المزدهر؟

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة **أقسام أساسية:**

- الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.
- تتبع وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال دراسة لمؤشر أثر حركة الموارد لظاهرة المرض الهولندي في الجزائري.
- تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعوض تحقيق هذه الإقتصاديات لطفرة إقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ريوع الموارد الطبيعية الاستخراجية، وسنتناول بالدراسة ظاهرة المرض الهولندي من خلال دراسة أثر حركة الموارد ما بين القطاعات الناتجة عن تدفقات ريع القطاع المزدهر وهو القطاع النفطي في دراستنا هاته، والتي تؤدي إلى إنحلال التصنيع نتيجة

حركة اليد العاملة من القطاع التبادلي باتجاه القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، وعليه تنصب **أهداف البحث** بما يأتي:

- معرفة الأسس النظرية لظاهرة المرض الهولندي.
- من خلال دراسة تحليلية سيتم تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه من خلال دراسة أثر الموارد ما بين القطاعات فقط، دون أثر الإنفاق الذي نفرده في دراسة أخرى.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من خلال أثر حركة الموارد، وإنعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 – 2017.

توقفنا في سنة 2017 بالذات، حتى لا يكون هناك تداخل بين الصدمات النقدية الناتجة عن القطاع المزدهر، وما بين تلك التي مصدرها تطبيق قانون النقد والقرض 17 – 10 المرخص لسياسة التيسير الكمي، فتصبح حركة العمالة ما بين القطاعات مصدرها صدمات نقدية من غير تدفقات القطاع المزدهر وتصبح النتائج المتوصل إليها ضعيفة ولا تثبت الظاهرة فعلا.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولا: الإطار النظري للدراسة.

نتطرق في هذا الجزء للجانب النظري للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الخلفية التاريخية لظاهرة المرض الهولندي:

في سنة 1977 م، نشرت مجلة علمية متخصصة بريطانية تسمى The économie مقالا، يدرس ظاهرة غريبة شهدها الإقتصاد الهولندي خلال عقدين فقط، تتمثل في تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية (R-wells, 1983)، نتيجة إكتشاف النفط وبالأخص الغاز في بحر الشمال بكميات تجارية، الذي نتج عنه تدفق كبير للعملة الصعبة من الخارج نتيجة إزدهار هذا القطاع، الذي بات يعرف بالقطاع المزدهر، وكنتيجة لهاته الفوائض

المالية من تصدير ريع قطاع المحروقات (تصدير خام دون معالجة) تراجع القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي الذي كان يشكل قاطرة النمو الإقتصادي الهولندي لصالح الصناعات الإستخراجية الريعية، إضافة إلى إزدهار القطاع غير التبادلي بكل فروعه الأشغال العمومية والنقل والخدمات ...الخ، إضافة إلى نزوح اليد العاملة من القطاع التبادلي إلأى القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي فيما بات يعرف بأثر حركة الموارد (**هاني، 2018**).

ليصبح مصطلح المرض الهولندي الذي أطلقه أنصار المدرسة الكينزية ينصرف في المعنى العام للمرض الهولندي إلى العلاقة بين التوسع في إستغلال هذه الموارد الطبيعية سواء إستخراجية (نفط ومعادن) أو زراعية، وبين الإنكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهذه العلاقة تؤدي إلى فوائض مالية وتدني في فرص العمل في الإقتصاد الوطني

تعريف المرض الهولندي:

تعددت تعاريف المرض الهولندي بين الكتاب الإقتصاديين، إلا أننا نلمس لديهم خلط في تشخيص الظاهرة، من خلال ربطها بمورد طبيعي يحملونه كل الإختلالات الإقتصادية، فيما بات يعرف بنقمة الموارد الطبيعية، وعليه فإننا هنا نقوم بتعريف المرض الهولندي بعد إستعراض عدد من التعريفات المختلفة، على النحو الآتي:

التعريف الأول: "ظاهرة تراجع النمو الإقتصادي وتقييد فرص النمو والإقلاع الإقتصادي، الناتجة عن ظهور و/أو إزدهار قطاع مورد طبيعي (النفط عادة)، فيما بات يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي" (**رحمان**، 2017) .

يركز التعريف على الخلل الذي يحصل نتيجة إكتشاف موارد طبيعية خاصة في قطاع النفط والموارد الطبيعية عموما، إلا أنه لا يبين سبب ذلك التراجع في القطاع التبادلي بالذات، أو حتى لماذا تقيد فرص النمو والإقلاع الإقتصادي.

التعريف الثاني: " المرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في إقتصاد معين، يتميز بإعتماده الكلي عل القطاع الإستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإنحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد" (**Philipe**, 1984).

من خلال ما سبق يمكن **تعريف المرض الهولندي** بأنه: هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي

الخام، وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الإقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير، يكون المنتج المصدر إستخراجي دون تصنيعه"

وعليه فإننا هنا نشير إلى أن المرض الهولندي الناتج عن القطاع النفطي خاصة (ثم القطاعات الأخرى في دول أخرى مثل النحاس، أو البن، أو الكاكاو....الخ)، يجب أن يكون منتج تصديري وحيد من قطاع وحيد، دون تصنيع هذا المنتج، وهناك تجارب تنفي ظاهرة المرض الهولندي ونقمة الموارد بهذا المفهوم وهذا الطرح (**القاسم**، 2010).

نشير هنا إلى أننا في دراسة سابقة للموضوع (**Salmi**, 2017) ، تطرقنا فيها إلى طبيعة الدورات الاقتصادية العينية ومدى تأثيرها على تغلغل المرض الهولندي في الجزائر، على إعتبار أن الدورات الإقتصادية في الجزائر متأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات اسعار المحروقات في الأسواق العالمية بإعتباره يساهم بنسبة تفوق الـ 65% في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يمثل نسبة 97% من الصادرات الجزائرية نحو الخارج، أي أنه يمثل المنتج التصديري والمورد الرئيسي للعملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى توفير مناخ مناسب لتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الدورات الإقتصادية في الجزائر ذات طبيعة متقاربة ناتجة عن صدمات أسعار المحروقات، وبذلك يكون هناك ترابط وثيق بين تقارب الدورات الإقتصادية ومدى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وعليه فإن هذه النتيجة تكون تحت ظرف الإخلال بالإستراتيجية الفكرية والعملية للمخططات التنموية منذ الإستقلال إلى غاية اليوم، كما لا نستبعد أن ربط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، كان خطة متعمدة في إطار إستراتيجية إستعمارية لربط الأطراف بالمركز في نظرية التقسيم الدولي للعمل.

ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين النمو الإقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية إلى التشوهات التي تصيب الإقتصادي، والتي نذكرها على النحو الآتي:

تدفق ريع الموارد الطبيعية من تصدير المنتج الوحيد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة تدفق كبير للعملات الصعبة، وعليه تظهر إختلالات في جانب العرض في القطاع لتبادلي، في تجل واضح لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي بالدرجة الأولى ثم القطاع الفلاحي، تنعكس في صورة إنخفاض في صادرات هذين القطاعين نتيجة ارتفاع التكلفة الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لصالح المنتج التصديري من القطاع المزدهر؛

وفرة المداخيل من قطاع المورد الطبيعي المزدهر، تؤدي إلى ظهور تشوهات في الجهاز الإداري خاصة، تسمى بسلوك الريع* وظهور الدولة الريعية، وهذا السلوك يعكس الخلل في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق إيرادات المورد الطبيعي، وهو الوضع الذي سوف يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص غير المنتج للعمل، إنخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي تباطؤ معدل النمو الاقتصادي؛

سلوك الريع لدى السلطة الحاكمة الناتج عن الوفرة المالية للمورد الطبيعي، مع الوقت تؤدي إلى ظهور الإتكالية وضعف حافز العمل لدى الفرد في خلق الثروة، كما أن سلوك الريع هذا يؤدي بالحكومات إلى تفادي الضغط الإجتماعي إلى الجنوح للإتفاقات التجارية التي تهتم بدرجة أقل بالمصلحة الإقتصادية للقطاعات المنتجة، ما يؤدي إلى إنحلال قطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار؛ إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية بإعطاء، اهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم (**نورين**، 2018).

ما نضيفه هنا على التأصيل النظري لظاهرة المرض الهولندي، أن هناك من الدراسات التي ترجع الظاهرة إلى الصدمات الخارجية الناتجة عن تدفق الريع للمنتج التصديري الوحيد، والناتجة عن ظهور مورد طبيعي، أو ناتجة عن صدمات أسعاره سواء أكانت مواتية أو غير مواتية، وهنا نقول بأن هذا الطرح لا يستقيم مع الظاهرة إلا في حالات خاصة ولا يمكن التعميم، فهناك تجارب عديدة أهمها التجربة النرويجية، كما أن هناك دول نفطية ليس بها هاته الظاهرة على الرغم من حجم التدفقات الريعية مثل إيران، ناهيك عن طبيعة الصدمات التي قد تكون طبيعية أو تجارية أو حتى ناتجة عن نزاعات دولية، كما أن هاته الصدمات قد تكون نقدية بحتة (**دقيش**، 2010)، وكأن هاته الدراسة تحصر الظاهرة في الصدمة النقدية السالبة وتكون ظاهرة المرض الهولندي ناتجة عنها فقط (**سعودي**، 2014)، في حين يمكن أن تكون

* تظهر هنا مصطلح الدولة الريعية والتي تعرف بأنها إقتصاد يعتمد على تدفقات الإيرادات الريعية، المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية سواء أكانت إستخراجية أو زراعية، التي تتصف بطلب كبير عليها في الأسواق العالمية، وبالتالي تضفي على النشاط الاقتصادي صفة الاقتصاد الريعي، بحيث تصبح الايرادات المتأتية من تدفقات هاته الموارد الممول الأساسي له، وهو ما يؤدي إلى الإعتماد على هاته الموارد بشكل كبير يؤدي إلى إختلالات خطيرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة الاتكال الذي تولده التدفقات النقدية من تصدير هاته الموارد، وهو ما يؤدي إلى إنحلال قطاع الانتاج المحلي بفعل تعطيل قوى العمل المحلية، ومواهب الابداع وأنشطة الانتاج وتنوعها، وهو ما يؤدي حتما الى تخلف تنموي وتغلغل المرض الهولندي في مفاصل الاقتصاد بشكل يجعله يُفْقِدُ أي سياسة إقتصادية فعاليتها في رفع معدلات النمو الإقتصادي

هناك تدفقات كبيرة للدخل بالعملات الصعبة وليست ناتجة عن تدفق الريع، بل عن سياسات التيسير الكمي، وأدت إلى تراجع القطاعات المصدرة.

فرضيات المرض الهولندي.

نظرية المرض الهولندي في نماذجها الأولى قامت على العديد من الفرضيات العقلانية أكسبتها صلابة وقيمة في الدراسات الإقتصادية، نوردها على النحو الآتي:

1.3. تقوم نظرية المرض الهولندي على أساس إقتصاد متقدم، وله قطاع تبادلي متطور، يتم فيه إكتشاف مورد طبيعي ذو منتوج طلبه عالمي للتصدير؛

2.3. تركز نظرية المرض الهولندي على عاملي إنتاج أساسيين (العمل ورأس المال)، تفترض عدم تنقلهما دوليا وحرية تنقل عنصر العمل فقط على المستوى المحلي ما بين القطاعات، دون أن تكون هناك حركة لرأس المال على المستوى المحلي نظرا لطبيعته التخصصية له في العملية الإنتاجية، وهي تقوم على فرضية المنافسة التامة في السوق الدولي، كما أن السوق الدولية تحتوي على عدد كبير جدا من العارضين والطالبين في السوق، وعليه لا يمكن فرض سعر إحتكاري أو حتى التأثير عليه؛

3.3. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية مبدأ الصدمة الموجبة، غير المتوقعة والدائمة نسبيا، ناتجة عن إكتشاف موارد طبيعية ذات طلب عالمي كبير، أو ناتجة عن إرتفاع اسعار المنتج التصديري الوحيد (شرط أن يكون إستخراجي، مصدر دون تصنيعه)، تسمح بتدفق قوي للعملة الصعبة،والتي يتم إنفاقها بصفة كلية بطريقة تحفظ توازن الميزان التجاري، في ظل عدم وجود تهريب لرؤوس الأموال للخارج، يعمل على عكس الصدمة الموجبة إلى سالبة؛

3.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن تلك الأموال الناتجة عن الصدمة الموجبة والتي تكون مفاجئة، سيكون تأثيرها المباشر على الدائرة الحقيقية في الإقتصاد، دون أن يكون لها تأثير على الدائرة النقدية، التي تكون بعيدة عن هذا التأثير (**دقيش**، 2010)؛

4.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية تقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات متخصصة كما يلي:

القطاع المزدهر: هو قطاع المورد الطبيعي المكتشف، أو يكون موجودا، إنتاجه موجهة للتصدير (دون تعديل – تصدير خام دون تصنيع) ويشكل ريعه دخلا كبيرا من العملة الصعبة، وهو القطاع المسؤول عن إحداث ظاهرة المرض الهولندي، نتيجة تأثيره على الإقتصاد المحلي من خلال صدماته الموجبة والسالبة، وهو ما يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات ودورات إقتصادية خطيرة؛

القطاع التبادلي (التصدير التقليدي): يتكون من قطاعي الفلاحة والصناعة، يتم مبادلة منتجاتهما من خلال التصدير مع الخارج، يملكان ميزة تنافسية في السوق الدولية، يغطيان السوق المحلية؛

القطاع غير التبادلي: وهو القطاع الذي لا يصدر للعالم الخارجي، ولا يمكن مبادلة منتجاته مع الخارج، نظرا لطبيعته التخصصية غير الموجهة للتبادل كقطاع البناء والأشغال العمومية والنقل والكهرباء...الخ (**دقيش**، 2010) ،

نقد فرضيات نظرية المرض الهولندي:

تم تصميم الفرضيات أعلاه لإقتصاد متقدم يعتمد على إقتصاد صناعي متطور، له ميزة تنافسية لمنتجاته في السوق الدولية، تطرأ عليه إكتشاف قطاع مورد طبيعي ذو منتج تصديري ذا طلب عالمي كبير ومستمر، وعليه فإن هاته الفرضيات تفقد صلابتها وقوتها العقلانية، وعليه وجب إدخال تعديلات على تلك الفرضيات حتى تكون صالحة لإقتصاديات الدول المتخلفة، وعليه فإننا نرى بأن على النظرية أن تعتمد على فرضيات جزئية منها:

1.3. ظاهرة المرض الهولندي لا تختص بإقتصاد رأسمالي أو إشتراكي، وإنما تكون نتاج صدمات ناتجة عن تدفق ريع قطاع مزدهر حديث أو له منتج تصديري تقلبات أسعاره كبيرة على المستوى الدولين.

2.3. أن الإخلال بالإستراتيجية الفكرية للمخططات التنموية في جانبها الفكري أو حتى العملي، قد تكون كفيلة بظهور أعراض المرض االهولندي، فيجب تحديد قدرات الإنجاز في الإقتصاد حتى نستطيع تحديد جوانب الإخلال بالاستراتيجية الفكرية للمخططات (**سعودي**، 2014)' التي قد تظهر الآثار على غير حقيقتها، حتى وإن كان سلوك الريع فيها واضحا، إلا أن العلة هنا تعود في جانب كبير منها ليس لتدفق الريع، وإنما لقدرات الانجاز التي أدت إلى الإخلال بالاستراتيجية الفكرية للمخططات التنموية.

3.3. أن لا يكون الإقتصاد في مرحلة تحول نحو إقتصاد السوق، خاصة إذا كانت مدعومة من الهيئات المالية الدولية، نظرا لشروطها المحددة التي تعمل على تثبيت الطلب أو التعديل الهيكلي، وعليه فإن الأخطاء المرتكبة في إدارة مرحلة التحول كفيلة بظهور أعراض قد تكون مشابهة جدا لأعراض المررض الهولندي وهي بعيدة كل البعد عنها.

4.3. يجب أن تضيف نظرية المرض الهولندي فرضية أن تكون دولة ريعية (الإقتصاديات المتخلفة) إضافة إلى الإقتصاد الريعي (الدول المتقدمة)، يمكن أن يكون اعتماده على القطاع الريعي نتاج تراكمات تاريخية متعمدة، ناتجة عن ممارسات استعمارية، تهدف لربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد المتقدم،في اطار تكريس

التقسيم الدولي للعمل، وبالتالي تكون اعراض المرض الهولندي راجعة الى ممارسة متعمدة، وليس لسوء تسيير تدفقات مداخيله فقط.

5. آثار المرض الهولندي (عوامل التشخيص): هناك أثرين يمكننا من خلالهما إكتشاف تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي كما يلي:

1.5. اثر انتقال الموارد:

يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين (**corden**.M, 1984) .

تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع البتادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في قطاع التصدير التقليديلم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي.

هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع بسبب إنتقال عوامل الانتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

وبجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإنحلال غير المباشر القطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

2.5. أثر الإنفاق: نتيجة إرتفاع المداخيل من ريع القطاع المزدهر، فإن سلوك الريع لدى الحكومات، يجعلها تقوم بالانفاق الكبير على القطاع غير التبادلي (الأشغال العمومية، الخدمات، توسع الإدارات العمومية في التشغيل، زيادة الإدارات العمومية....الخ)، ما يؤدي إلى رفع اسعارها في المدى القصير هذا يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وهنا يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادرا على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، و هو أثر التوجه نحو الإنحلال غير المباشر لقطاع التصنيع

ومن ورائه قطاع التصدير التقليدي ككل، وذلك بفعل تحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل (**سهام**، 2017) .

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة.

شكلت البطالة المقنعة قبل وبعد الفترة 2000-2017حصة الأسد من معدل البطالة في الجزائر، والتي تبقى(معدلات البطالة) تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي تمر به الجزائر، نتيجة السياسات الداخلية غير الفعالة في القضاء على البطالة، التي تعتبر نتاج تراكم الإختلالات التوازنية التي حدثت بفعل الدورات الإقتصادية قبل سنة 2000، والتي كانت لها آثار سلبية نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وإرتفاع حدتها.

وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر سنة 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، ويجب عليها مجتمعة إنفاق أكثر من 70مليار دولار، ورفع نموها الإقتصادي من03%إلى07% لإستعاب القوة العاملة العاطلة، والجزائر كغيرها من الدول العربية عملت على القضاء على البطالة والحد منها كأثر سلبي للدورات الإقتصادية، إلا أن هذه السياسات غير فعالة بالشكل المطلوب للقضاء على البطالة، بحيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية (**عباز**، 2015).

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة سوق العمل في الجزائر، وما هي أهم المزايا والخصائص التي تميزه، ثم نأتي لقياس البطالة حسب مختلف المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية، وأخيرا سنتعرض بالتفصيل لتحليل الظاهرة للفترة 2000 – 2017.

طبيعة سوق العمل في الجزائر.

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية بما فيها السياسات الإقتصادية، النمو الديمغرافي والتكوين المهني، التعليم والفئة النشيطة، فعالية الجهاز الإنتاجي ومرنته، إضافة إلى سياسة التشغيل وغيرها، إذ تشكل هذه الجوانب المحيطة بعالم الشغل أهمية بالغة من حيث تقييم وضعيته وتطوره عبر مختلف المراحل الزمنية التي مر بها الإقتصاد الوطني، والتي شكلت طبيعة سوق العمل في الجزائر (**عدون**، 2010)، إلا أنه يمكن أن نحدد أهم العوامل التي تشكل طبيعة سوق الشغل في الجزائر والتي تعود إلى عاملين أساسيين بالدرجة الأولى:

- **العامل الأول**: يتمثل في مؤسسات سوق العمل.

❖ **العامل الثاني**:يتمثل في صدمات الإقتصاد الكلي.

إذ يرتبط العامل الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل، والثاني فيتعلق بنم الإنتاجية، معدل الفائدة، معدل التضخم، ومحددات الصدمات التجارية (**عباز**، 2015).

لتأتي عوامل أخرى بالدرجة الثانية نذكر منها تطور النمو الديمغرافي والذي يتأثر به سوق العمل بشكل كبير بإعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العامل التي تعرض قوة عملها في السوق، إضافة إلى مستوى الإستثمار وحجم الإنتاجية ومرونة الجهاز الإنتاجي، والذين يعتبران المحدد يعتبران المحدد الأول الذي على أساسه يتم الوصول إلى التوليفة المثلى للإنتاج والتي من بينها الأجور وحجم القوة المستعملة، لنضيف إلى هذه العوامل عامل التضخم، حيث تحكم العلاقة العكسية بين التضخم والأجور وبالتالي تأثيرها على سوق الشغل في الجزائر، إلا أن هذه القاعدة تختلف بعض الشيئ في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات التضخم منخفضة سُجِّلَ إرتفاعا في عدد الوظائف الجديدة بالنسبة للفترة التي إمتدت إلى غاية منتصف الثمانينات، إلا أنه مع بداية التسعينات عادت القاعدة الشهيرة وهي العلاقة العكسية، إذ وصل معدل التضخم 21% سنة 1993 في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 27%، وعموما يمكن أن نقدم أهم الخصائص التي يتميز بها سوق العمل في الجزائر وهي (**عباز**، 2015):

❖ عجز في اليد العاملة المؤهلة، وإنعدام التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات سوق العمل.

❖ غياب بنك معلومات حول سوق العمل، وإنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي، إضافة إلى ضعف المؤسسات الإقتصادية على التكيف مع المستجدات.

❖ ضعف التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى سياسات الدولة في مجال التشغيل والتي ترجح المعالجة الإجتماعية للبطالة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بالإقتصاد الموجه وإنتهاءا بسياسات التشغيل الحالية (مصالح الإدماج الإدماجي – عقود ما قبل التشغيل).

قياس البطالة حسب المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية.

لدينا من خلال الجدول التالي تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2011، وهي مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وهي تبين تطور مختلف المؤشرات الخاصة بسوق الشغل والقوة العاملة في الجزائر.

جدول رقم01: مؤشرات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2011.

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U	السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U
2000	2,43	28,57	70,2	29,77	2006	1,24	30,20	87,7	12,27
2001	2,58	27,75	71,56	27,30	2007	1,37	29,24	86,2	13,8
2002	2,41	29,67	74	25,9	2008	1,16	29,96	88,7	11,3
2003	2,07	027,5	76,3	23,7	2009	1,07	30,16	90	10,2
2004	1,67	29,26	82,3	20,08	2010	-	30,48	90	10
2005	1,44	28,85	84,7	15,27	2011	-	-	90,1	9,9

Source : ONS - Rétrospectives (1970-2002) - Edition 2005- Algérie .
ONS - Rétrospectives (2000-2010) - Edition 211 – Algér

يعاني الاقتصاد الجزائري من بطالة مرتفعة، سواء كانت حقيقية أو مقنعة (تضخم الجهاز الإداري)، جعلت من تتبع أثر حركة الموارد بين القطاعات من أجل تشخيص المرض الهولندي في الجزائر أمرا صعبا، ولذلك نقوم بتقديم لمحة عن البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2015، قبل أن نتطرق لأثر حركة الموارد ما بين القطاعات في الاقتصاد الجزائري، وذلك على النحو الآتي:

أثر حركة الموارد بين القطاعات في الجزائر للفترة 2000– 2015.

كما سبق تفصيله تقوم نظرية المرض الهولندي بتقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات، يتميز كل قطاع عن آخر كما يلي:

1.3. القطاع المزدهر: والذي يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الريعية، ومنه إرتفاع الانتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي القابل للإنتقال بين القطاعات (من الناحية النظرية)، وهو ما يؤدي إلى هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، وهذا ما يؤدي إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح القطاع المزدهر، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز القطاع المزدهر بجذب عوامل الإنتاج من

القطاعات الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع التصدير التقليدي إلى القطاع المزدهر " من قطاع الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات في الجزائر، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من القطاع المزدهر إلى القطاع غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الإستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع (القطاع المزدهر)، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الإنتقال نادر الوقوع، بصيغة أخرى فإن تحرك عوامل الإنتاج من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر غير موجودة، وإن وجدت فإنها نادرة جدا ومحدودة لا يكون لها أي تأثير يذكر على باقي القطاعات.

جدول رقم02: حجم القوة العاملة في القطاع المزدهر في الجزائر للفترة 2004 – 2020.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2020 – 2011
القوة النشطة (1)	9469946	9492508	10104645	9968906	10315000	10544000	10812000	12298000
القوة المشغلة (2)	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	10858000
القوة المشغلة في قطاع المحروقات (3)	36626	37000	38012	39733	41204	47566	47963	200000
نسبة (3) إلى (1) %	0,39	0,39	0,38	0,40	0,40	0,45	0,44	0,016
نسبة (3) إلى (2) %	0,47	0,46	0,43	0,46	0,45	0,50	0,49	0,018

المصدر: سنوات 2004-2005 بوزاهر سيف الدين – مرجع سبق ذكره – ص128.

سنوات 2006-2010 – تقرير سونطراك السنوي 2010.

سنوات 2011 – 2020: موقع سوناطراك الإلكتروني.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم القوة المشغلة في القطاع المزدهر، والتي تكاد تكون مهملة أمام حجم القوة النشيطة، أو القوة المشغلة، وقد بلغت في أحسن الأحوال 0.5% في أحسن الأحوال سنة 2009، لتبلغ في سنة 2017 وحتى سنة 2020 بلغت من حيث حجم القوة المشغلة 200000، الا انها تراجعت من حيث نسبتها الى القوة النشطة والقوة المشغلة فعلا، وما نشير إليه هنا أن الجدول لا يعطينا تفصيل عن حجم القوة المشغلة في القطاع ما بين الأجنبية والمحلية، أي أنه يعطينا مجمل اليد العاملة المشغلة في القطاع، وعليه فإذا ما إستثنينا العمالة الأجنبية فإن النسبة تقل أكثر فأكثر، وإن كانت العمالة الأجنبية قليلة جدا وهي مقتصرة على المشاريع المشتركة.

أمام هاته الحالة تبقى معدلات البطالة المرتفعة تشكل عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع

المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والاستخراج، وهذا النوع من اليد العاملة لا يمكنه الإنتقال إلى قطاع آخر بتاتا، وهو بذلك يعكس صورة متقدمة لتغلغل المرض الهولندي المتمثلة في إستيراد اليد العاملة الأجنبية على حساب المحلية، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الإنتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير ولا يعكس وجود أعراض المرض الهولندي بفعل إنحصار قطاع المحروقات، إلا أنه حسب النظرية لا يوجد حركة موارد من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر عندها **تسقط فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر** كما في حالتنا هاته، أي أنه في حالتنا هاته فإن أثر تحرك الموارد من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر غير موجودة وإن كان إرتفاع الأرباح والأجور هو الأعلى في هذا القطاع، وذلك نظرا لطبيعته التخصصية، وعليه فإنه حسب هذا الوضع **تسقط فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر**، وبذلك تختفي فرضية وجود المرض الهولندي.

2.3. **قطاع التصدير التقليدي**: شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول إنحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إنحلال قطاع التصدير التقليدي بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

جدول رقم03: حجم القوة العاملة في القطاع التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000	
%	14,12	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000	
%	13,37	13,82	12,03	13,6	13,16	14,25	11,96	12,48	
القطاع التبادلي	1698940	2173188	2216492	2677910	2439355	17273224	2198714	2393000	
%	27,49	34,88	33,16	34,34	30,32	32,4	25,58	26,17	
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	1416012	1581685	1766743	1925749	2129879	2332217	2535120	865000	1102000
%	13,1	11,7	11,7	9	10,6	9,5	8,7	8,0	10,11
الصناعة	1281343	1456887	1640455	1855354	2096550	2360716	2667609	1465000	1493000
%	12,3	13,7	12,6	13,1	13	12,6	13	13,51	13,70
القطاع التبادلي	2697355	3038572	3407197	3781104	4226429	4692933	5202730	2330000	2595000
%	25,4	25,4	24,3	22,1	23,6	22,1	21,7	21,48	23,82

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

تقارير بنك الجزائر سنوات **2004** – 2017.

النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

يشهد قطاع الصناعة تراجع فيه حجم قوة التشغيل التي يستوعبها على طول فترة الدراسة بنسبة بتسجيله تراجعا في سنة 2007 بواقع -2.29% وذلك عن سنة 2006، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% – 21% لنفسر الفترة، إلا أنه هو الآخر لم يستطع المحافظة على حجم قوة التشغيل التي يستوعبها، والسبب هنا يعود إلى الطبيعة التقليدية للقطاع، فهو يرتكز على الفلاحة المطرية الموسمية (الحبوب والبقول الجافة) التي تتميز بأنها ذات عمالة موسمية.

وعموما من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع التبادلي بشقيه يشهد تراجعا في حجم القوة المشغلة المستوعبة لديه من سنة لأخرى، ما يؤكد بما لا يدع مجالا للتساؤل أو الشك عن إنتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، على إعتبار أن القطاع المزدهر لا يستقبل عوامل الانتاج كما فصلنا سابقا.

وعليه فإننا هنا نكون أمام تأكيد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشرة، من خلال إنتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع غير التبادلي، وبالتالي نكون أمام تأكيد وقوع حالة المرض الهولندي حسب هذا المؤشر في الجزائر للفترة 2000 – 2017.

القطاع غير التبادلي: يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 للتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشطة، و16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن قطاع التصدير التقليدي، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعتماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

جدول رقم04: حجم القوة العاملة في القطاع غير التبادلي من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2017.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000	
%	9,99	10,44	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22	
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000	
%	62,52	54,67	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61	
المجموع	4481052	4055584	4467564	5120502	5604865	5995580	6395526	6753000	
%	72,51	65,11	66,84	65,66	69,68	67,6	74,42	73,83	
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأشغال العمومية	1836450	2141301	2496757	2911218	3394480	3957964	4622902	1895000	1847000
%	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,8	17,47	16,95
الخدمات	8082858	12544596	19870639	32110953	50992194	82301401	132999064	6620000	6417000
%	56,1	55,2	58,4	61,6	58,8	61,4	61,6	61,04	58,89
المجموع	9919308	14685897	22367397	35022171	54386674	86259365	137621966	8515000	8264000
%	72,7	71,8	75	78,2	75,4	78	78,4	78,52	75,85

من إعداد الباحثين بناءا على:

تقارير بنك الجزائر سنوات **2004** – 2017.

النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53%-65% للفترة 2000-2012، كما أن قطاع الأشغال العمومية لا ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي وغير التبادلي بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة

وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بقطاع التصدير التقليدي، مما يجعل تنقل عنصر العمل حتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في مساهمته في الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال أثر إنتقال الموارد، خاصة وأن أغلب المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات موضوع نشاطها القطاع غير التبادلي كمقاولات البناء والأشغال العمومية وخدمات كراء السايرات والنقل والتجارة وغيرها، وبذلك تشكل نسبة تفوق 60% من حجم المشاريع المدعمة من قبل الدولة كـ .ANSEJ وCNAC وغيرها بنسبة نجاح في المشاريع تصل 70%من حجم المشاريع، على عكس نظيرتها في القطاع الصناعي والفلاحي والتي تشكل حجم أقل من 40% من مجموع المشاريع ونسبة نجاح لا تتعدى 50%، ناهيك عن ارتفاع مردودية مشاريع قطاع الخدمات والمقاولاتية، كل هذا جعل الراغبين في الاستثمار يتوجهون الى هاته المشاريع، خاصة وأن فترة الاسترداد قصيرة مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، وهذا الوضع عمق من حركة عوامل الإنتاج بإتجاه القطاع غير التبادلي على حساب القطاع المتأخر، وهو ما يجعلنا أمام صحة فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر.

من خلال هذا التحليل يتبين أن القطاع غير التبادلي يستحوذ على الحصة الأكبر في حجم القوة العاملة المشغلة، والذي ما ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى حسب الجدول أعلاه، وهذا ما يدل على إستقطابه وإستيعابه للقوة العاملة المتحركة من القطاع التبادلي بشقيه إلى هذا القطاع، وعليه فإننا نؤكد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر في الجزائر لفترة الدراسة، وعليه فإن حالة المرض الهولندي أمر واقع لا جدال فيه.

للإنصاف نشير إلى أن الحالة التي يعاني منها القطاع التبادلي لم تكن سببها سياسة الانعاش الإقتصادي، وإنما في جزء كبير منها مرده إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، وما سببته عملية التحول والوضع الأمني في عقد التسعينات، ناهيك عن سياسة التعديل الهيكلي بشقيها الاستقرار والتثبيت وخاصة المدعومة من قبل المؤسسات الدولية وعدم نجاعة تلك الوصفات المقدمة، بالاضافة إلى برنامج الخوصصة الذي شهد فشلا ذريعا، وأدى إلى تفكيك القاعدة الصناعية وتسريح العمالة التي كان يستوعبها القطاع والتي من المسلم به إستوعبها القطاع غير التبادلي.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الإقتصاد الجزائري، وتتوافق مع نظرية المرض الهولندي بشكل كبير، مع تفرد حالة الإقتصاد الجزائري بخصوصية تتصف بنوع من التعقيد، إذ أن البطالة المرتفعة تحول دون التمكن من متابعة مدى تحرك عوامل الإنتاج بين القطاعات، من أجل إثبات وجود المرض الهولندي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود حركة جزئية من القطاع البتادلي بشقيه الصناعي والفلاحي نحو القطاع غير التبادلي، ليبقى أثر الإنفاق الذي يظهر بشكل جلي من خلال الصدمات خاصة المواتية المتأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري، والتي مردها إلى سياسة الانعاش الاقتصادي، المعتمدة على موارد القطاع المزدهر، التي تبقى المصدر الرئيس في تغطية الحجم الكبير للنفقات العامة المرصودة في المخططات الخماسية، هذا الأمر دفع صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات لتطوير قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاع السلع غير التبادلية، مما أدت إلى توجيه نفقات جد كبيرة لهذا القطاع، وتجلت في معدلات نمو إسمية إيجابية دون أن يكون لهاته الاستثمارات آثار إيجابية على الصادرات، وفي أغلب الأحيان يترتب عنها إرتفاع في الواردات تعمل على تقليص قيم الميزان التجاري، ناهيك عن الفساد في قطاع التجارة الخارجية والذي يعمل على تهريب العملة الصعبة، مما يجعل ميزان المدفوعات يشهد عجزا متتاليا يجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالة الصدمات سواء الموجبة أو السالبة التي تنعكس في شكل دورات إقتصادية متقاربة.

النتائج: من خلال ما سبق توصلنا للنتائج التي نذكرها على النحو الآتي:

1. ظاهرة المرض الهولندي موجودة بالفعل في الإقتصاد الجزائري، وتتصف بنوع من التعقيد والخصوصية.
2. أثر حركة الموارد موجود بالفعل، إلا أنه يكون إتجاهه من القطاع التبادلي باتجاه القطاع غير التبادلي، وبالتالي نكون أمام حالة إنحلال التصنيع غير المباشر، أما عن حركة اليد العاملة باتجاه القطاع المزدهر، فهي غير موجودة لأنه قطاع منعزل وقطاع منحصر لا يشغل إلا نسبة أقل من 1% من القوة العاملة، وبالتالي تسقط فرضية إنحلال التصنيع المباشر.
3. إنحلال التصنيع يعود بالدرجة الأولى إلى فشل دارة التحول نحو إقتصاد السوق، بدءا من قوانين إعادة هيكلة المؤسسات وإستقلاليتها والتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية وصولا إلى برنامج الخوصصة الذي

عرف فشلا ذريعا وفكك القاعدة الصناعية، أما القطاع الفلاحي فتراجعه يعود إلى العشرية السوداء والنزوح الريفي إضافة إلى أنه قطاع تقليدي وذو إنتاج ضعيف.

4. أن القطاع النفطي المزدهر هو المسبب لظاهرة المرض الهولندي من خلال أثر حركة الموارد في دراستنا هاته، أو من خلال أثر الإنفاق، وكلاهما موجود في الإقتصاد الجزائري، وهو مفتاح الحل للخروج من الأزمة، من خلال تكثيف الإستثمارات في صناعاته المختلفة، التي تكون كفيلة باحداث نمو إقتصادي يقود قاطرة النمو الإقتصادي، فالظاهرة ناتجة عن التصدير الخام للمنتج المزدهر.

المراجع:

1. .M, C. (1984). – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation . (n. seiers, Éd.) *36*, 06.
2. Philipe, J. (s; d). *le syndrome hollqndqise théorie et empirique au congo et cameroun.* bordeaux4, universite montesquier, France .
3. R-wells, R. (1983). the industrialisation- cambridge journal of économics. *vol 05* , 215.
4. R-wells, R. (1983). the industrialisation. *cambridge journal of économics* , p. 215.
5. Salmi, M. h. (2017). Convergence des cycles économiques réels et la problématique du syndrome hollandais en Algérie durant la période 2000-2015. *reformes economiques et intégration en economie mondial* (23), p. 01.
6. بلقلة ابراهينم ومدين نورين. (2018). الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وعلاقته بظاهرة المرض الهولندي. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 11 (01)، صفحة 48.
7. بن الزين وأمال رحمان. (2017). أثر المرض الهولندي على إقتصاديات الدول النفطية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، صفحة 284.
8. بن قدور بن علي، وكردودي سهام. (2017). سياسة سعر الصرف وأثر العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (18)، صفحة 338.
9. سميرة العابد، وزهية عباز. (2015). ظاهرة البطالة ففي الجزائر بين الواقع والطموحات . مجلة الباحث (11)، الصفحات 76 – 77.
10. عبد الرحمان العايب وناصر دادي عدون. (2010). – البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر . الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
11. فاروق القاسم. (2010). النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية. الكويت، الكويت: عالم المعرفة.
12. محمد سعودي. (04, 2014). أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر . المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية (01).

13. محمد سعودي. (2014). المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية في الجزائر . مجلة الإقتصاد الجديد، 02 (11)، صفحة 307.

14. محمد هاني وياسين مراح. (// 09, 2018). صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر. (جامعة الجلفة (الجزائر)، المحرر) مجلة البحوث والدراسات التجارية، 04، صفحة 2016.

15. مختار دقيش. (2010). العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006. وهران، الجزائر: جامعة السانية بوهران.